خيارات تمويل إعادة الإعمار في ظل تغيرات العلاقات الاقتصادية الدولية

عبد الله الفارس*

حنا سنحاريب حنا**

*مدرّس في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية –كلية الاقتصاد –جامعة حلب

**طالب دراسات عليا (دكتوراه) –قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية –كلية الاقتصاد –جامعة حلب

الملخص

إن تمويل عمليات إعادة الإعمار تعد إحدى أهم التحديات التي تواجه البلدان الخارجة من الأزمات والحروب، نتيجة التصدعات الاقتصادية والمالية التي تمس مستوى الدخل والناتج المحلي الإجمالي وهشاشة الهيكلية الاقتصادية، بالإضافة لدمار معظم البنى التحتية، لذا فإن الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية غير كافٍ لإتمام عملية إعادة الإعمار لا بد من الاستعانة بمصادر التمويل الخارجية لتوفير متطلبات الإعمار، وهنا يكمن التحدي أمام البلدان المتأزمة في تحديد مصادر التمويل الخارجية من حيث الشروط ونوع التمويل والتكاليف، لذلك تم البحث في مفهوم إعادة الإعمار وأهم التعاريف التي تبنتها المنظمات الدولية بالإضافة إلى التعرض لأهم النماذج التي أخذ بها في الفترات السابقة، والتطرق لأهم التغيرات الطارئة في النظام الاقتصاد العالمي الجديد وبروز التكتلات الاقتصادية الدولية (البريكس) التي توفر مصادر جديدة للتمويل الخارجي، ومقارنته بالتمويل التقليدي الذي تتيحه مؤسسات الدولية التقليدية من حيث الشروط والمناهج، بالإضافة لنوع وتكاليف التمويل.

كلمات مفتاحية: إعادة الإعمار – التمويل– البريكس– شروط التمويل.

مقدمة

تتطلب عملية إعادة الإعمار مصادر تمويل داخلية وخارجية، لإعادة النهوض بالبلدان التي مرت بأزمات وحروب وخلفت دماراً طال كافة مناحي الحياة، ونظراً للتجارب المتنوعة التي شهدتها الكثير من البلدان في عمليات إعادة الإعمار ومنها الكثير من الدول النامية التي يمكن الوقوف عندها والتمعن فيها، وتحديد الأفضل والأقل وطأةً قبل الدخول بدائرة التمويل من المصادر الخارجية، فالبدائل والتكتلات الاقتصادية الناشئة أفسحت الكثير أمام البلدان المتأزمة بشكل عام والعالم النامي بشكل خاص للمضي نحو بناء بلدان مستقرة اقتصادياً تتمتع بمسارات تنموية مستقلة تتناسب مع واقعها الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: مشكلة البحث

إن أهم التحديات التي تواجه البلدان الخارجة من الأزمات والحروب هي عملية إعادة الإعمار، حيث إن الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية لإتمام عملية إعادة الإعمار يكاد يكون شبه مستحيل في ظل اقتصاد شبه مدمر يعاني من اختلالات هيكلية واسعة بالإضافة لبنى تحتية مدمرة وقطاعات إنتاجية متوقفة، لذا إن عملية البحث عن مصادر وطرق التمويل الخارجي تعد إحدى أهم التحديات لنجاح عملية إعادة الإعمار في ظل التغيرات الدولية.

وعلى ضوء النتائج التي توصلت لها الكثير من البلدان المتأزمة التي حصلت على التمويل الخارجي وخاصةً من مؤسسات التمويل التقليدية وفي ظل ظهور تكتلات اقتصادية جديدة على الساحة الدولية خلقت بدورها بدائل لمصادر تمويل خارجية أمام البلدان المتأزمة، حيث يمكن حصر مشكلة البحث في السؤال التالي:

هل التمويل الخارجي من المصادر غير التقليدية (كالتكتلات الاقتصادية الجديدة) أفضل بالنسبة للبلدان الخارجة من الأزمات والحروب والمُقدِمة على عملية إعادة الإعمار؟

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث كونه يقوم بالتطرق لإحدى أهم القضايا والتساؤلات حول الخيارات المتاحة للتمويل المطلوب لعملية إعادة الإعمار "وخصوصاً أن سورية ستمر بهذه المرحلة"، لذا حاول البحث تحديد مفهوم إعادة الإعمار وتوضيح التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية ودور اللاعبين الاقتصاديين الجدد من تكتلات اقتصادية ناشئة بالإضافة للتطرق إلى تحديد خيارات التمويل المتاحة عالمياً والمقارنة فيما بينها.

ثالثاً: أهداف البحث

وتتلخص أهداف البحث فيما يلي:

- إلقاء الضوء على التطورات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية وبيان دور التكتلات الاقتصادية الناشئة في عمليات التمويل الدولي.
- المقارنة بين التمويل التقليدي الذي توفره المؤسسات المالية الدولية والتكتلات الاقتصادية الناشئة من حيث الشروط والتكاليف.

- الاستفادة من ذلك في عمليات إعادة الأعمار في سورية.

رابعاً: فرضيات البحث

ويسعى البحث إلى اختبار الفرضيات التالية:

- التمويل التقليدي الذي تتيح بهِ المؤسسات المالية الدولية التقليدية (الصندوق والبنك الدولي) يكرس التبعية الاقتصادية.
- التمويل الذي تتيح بهِ التكتلات الاقتصادية الجديدة يراعي شروط التنمية والاستقلال الاقتصادي.
- التمويل من خلال التكتلات الاقتصادية الجديدة يعد أقل تكلفة عن المؤسسات المالية الدولية التقليدية (الصندوق والبنك الدولي).

خامساً: منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي لإيضاح أهم المحطات التي مرت بها الساحة الاقتصادية الدولية.
- المنهج الوصفي التحليلي لتحديد دور وأهمية ومكانة التكتلات الاقتصادية الناشئة على الساحة الدولية، ومساهماتها في عمليات التمويل الدولي.

المبحث الأول: مفهوم إعادة الإعمار

أولاً: إعادة الإعمار

توجد تعاريف كثيرة لتحديد مفهوم إعادة الإعمار لكنها لم تتمكن من خلق إطار مفاهيمي متفق عليه نظراً لتعدد الأنماط الفكرية والمدارس الاقتصادية التي تناولت المفهوم، حيث انطلق الباحثون لتعريف إعادة الإعمار بحسب المدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها لذا سيتناول الباحث أهم التعاريف التي تناولت مفهوم إعادة الأعمار.

حددت الأمم المتحدة عام 1992م عملية إعادة الأعمار في أطار تعريفها لعمليات بناء السلام "بانها الأنشطة التي تحدد وتدعم الهياكل التي تهدف إلى تقوية وتعزيز السلام وتجنب العودة للصراع وتضمن عمليات نزع السلاح والإغاثة والأمن الغذائي وترميم رأس المال الاجتماعي بالإضافة لإعادة هيكلة وتأهيل الاقتصادي". (Barnett, Kim, O'Donnell, & Sitea, 13 (2007), p. 35)

في حين ذهب القائمون في البنك الدولي لتحديد مرحلي يتبنى إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، "وهي عبارة عن كافة الأنشطة التي تدعم التحول من الصراع إلى السلام في البلدان المتضررة من خلال إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ". (Barnett, Kim, O'Donnell, & Sitea, 13 (2007), p. 37)

ويعرفها البعض "بأنها العملية المسؤولة عن إعادة إنتاج دولة فعالة قائمة على أسس العمل والمساواة وقادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان". (سيروب، 2017/8/15، صفحة 14)

كما ذهب البعض على "اعتبارها تمثل مرحلة التعافي أي عملية العودة إلى مسار إنمائي طبيعي ويكون للدولة القدرة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية كجزء من عملية الإدارة الاقتصادية التي تعتمد على الاكتفاء الذاتي إلى حد كبير". (Sambanis & W. Doyle, 1999, p. 6)

كما اعتبرها البعض على "أنها العودة إلى المستوى السائد قبل الحرب شاملاً الاختلاف المفاهيمي من إعادة البناء وبناء السلام ومراحل التعافي". (Sambanis & W. Doyle, 1999, p. 10)

وبعد استعراض التعاريف السابقة، يقترح الباحث تعريفاً إجرائياً لإعادة الإعمار كالآتي:

- لابد أن تكون عملية إعادة الإعمار المرحلة اللاحقة بعد انتهاء الصراع الداخلي في البلد المتأزم.
- عملية إعادة الإعمار واسعة، حيث تُعنى بإعادة الهيكلة والتأهيل الاقتصادي الشامل للبلد المتأزم.
- لا بد أن تكون من أولويات عملية إعادة الإعمار، أن تطال الرأس المال الاجتماعي في البلد المتأزم.

ثانياً: السياق التاريخي لتطور مفهوم إعادة الإعمار

لقد مر مفهوم إعادة الإعمار بجملة من المتغيرات ساهمت بشكل أو بآخر بتطوره ليبدوا أعم وأشمل، نظراً لطبيعة الحروب ونوعها بالإضافة لتغير الأزمات خلال المراحل الزمنية المتعاقبة، أما عن طبيعة إعادة الإعمار فقد ظلت مرهونة بعامل الدولة المضيفة بحسب تركيبها ونوع الصراع والأزمة.

لذا سيتناول الباحث التطور التاريخي لمفهوم إعادة الإعمار من زاويتين الأول بحسب طبيعة الأزمة والدولة المضيفة لعملية إعادة الإعمار والثانية المراحل الزمنية لتطور العلاقات الدولية.

❖ **تطور عملية إعادة الإعمار بحسب طبيعة الأزمة.**

لقد شملت أولى عمليات إعادة الإعمار الدول الصناعية الخارجة من الحربين العالميتين لتودي بنتائج جيدة، حيث اتسمت هذه الدول بهياكل ومؤسسات قوية ومتطورة وقوى عاملة مدربة، وفي تلك الفترة لم تكن هناك حاجة للمصالحة الوطنية كونها حروب وصرعات خارجية بين الدول.

أما الأزمات التي نشأت أثناء الحرب الباردة، فقد أوجدت أزمات من نوع جديد معظمها استهدفت البلدان النامية، وهذا النوع الجديد من الأزمات كان قائماً على أسس صراع داخلي إما عرق أو دين أو حول الموارد الطبيعية والطاقة، حيث خلقت هذه الصراعات مجتمعات مهدمة وهشة وبنى اقتصادية مدمرة ونسب بطالة مرتفعة، بالإضافة لذلك فإن الأشكال التقليدية للسلطة بعد انتهاء الصراع قد دمرت أو تغيرت وظائفها، لذا فإن عملية إعادة الإعمار الاقتصادية ينبغي أن تتفاعل على نطاق أوسع لتشمل ليس فقط إعادة تأهيل الخدمات والبنى التحتية الأساسية المدمرة خلال الحرب بل لتشمل أيضاً إنشاء الأطراف المؤسساتية والسياسية الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي الضرورية لإنشاء اقتصاد قوي، لتتم عملية دمج المتصارعين الداخليين ضمن دائرة الإنتاج ودفع عجلة الإنتاج لتحقيق الوصول إلى عملية إعادة إعمار فعالة. (del Castillo, 2015, pp. 9-10-12)

❖ **تطور عملية إعادة الإعمار من منظور العلاقات الدولية.**

تطورت عملية إعادة الإعمار في ظل مرحلتين أساسيتين، حيث جاءت **المرحلة الأولى** إبان انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي ظل الحرب الباردة ما بين القطبين على مستوى الساحة الدولية، أما المرحلة الثانية جاءت بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية التفرد وفرض نفسها القوة الإمبراطورية الوحيدة في الساحة الدولية، وبالعودة للمرحلة الأولى ما بعد الحرب العالمية الثانية،

حيث سعى الممولان الرئيسيان (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي) إلى نجاح نماذج الإعمار ما بعد الحرب، حيث نجحت أغلب الدول في تجاوز الأثر المدمر للحرب والانتقال نحو النمو والتنمية السريعة في عقد الخمسينيات، وذلك من خلال خطة مارشال لإعادة إعمار أوربا الغربية، وخطة مولوتوف كبديل عن اقتصاد السوق الليبرالي لإعادة إعمار دول أوربا الشرقية، وعلى الرغم من اختلاف النماذج والطرق التي تم انتهاجها لإعادة الإعمار، حيث لم تؤدي عملية إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية إلى تفكك هذه الدول أو تهميشها. (BARAKAT & A ZYCK, 2009)

أي أن عملية إعادة الإعمار وتمويلها كانت تخضع بصورة تكاد تكون شبه كاملة لاعتبارات إيديولوجية.

أما في نهاية السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، كانت تدور عمليات إعادة الإعمار الموجهة للعالم النامي من خلال المؤسسات التقليدية الدولية (البنك والصندوق الدوليين)، حيث كانت تقوم على تقديم المساعدات المشروطة للبلدان النامية وكانت تنص على تحقيق استقرار اقتصادي كلي من خلال السيطرة على التضخم وتقليل العجز المالي وتحرير الاقتصاد والتوجه نحو الانفتاح عن طريق تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال والأسواق من خلال الخصخصة وإلغاء الضوابط التنظيمية. (GORE, 2000)

إن هذه التحولات الاقتصادية تبنت مفهوم قائم على منهجية محددة لإرساء السلام داخل الدول المتأزمة أو فيما بينها، وذلك من خلال نظام الحكم الليبرالي واقتصاد السوق. (Paris, 1997, p. 56)

وبالذهاب إلى **المرحلة الثانية** التي جاءت بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث يجمع معظم الباحثون على أن تجارب إعادة الإعمار جميعها تمت وفقاً لنموذج بناء السلام الليبرالي، حيث انتجت دولاً هشّة وفق تصنيف منظمة تعاون الاقتصاد والتنمية، وقد اتسمت هذه المرحلة بتبني المؤسسات الدولية لعملية السلام الليبرالي من خلال إعادة هيكلة البلدان الخارجة من الحروب وفق أسس الديمقراطية واقتصاد السوق. (BARAKAT & A ZYCK, 2009, pp. 1078-1073)

ويمكن تقسيم السلام الليبرالي إلى ثلاثة نماذج كالتالي: (P. Richmond, 2006, pp. 305-306)

- النموذج المحافظ: يقوم على فكرة أرساء السلام بالقوة أكثر من التوافق والتفاوض، ويتم بناء الدولة المستقبلية من خلال آليات وأدوار يكون للأطراف الخارجية مساهمات كبيرة ويمكن ذكر أمثلة عن هذا النموذج (العراق، والصومال، وأفغانستان).
- النموذج الأرثوذكسي: يرتكز هذا النموذج على التواجد العسكري في الدولة المضيفة، حيث يتم فرض الشروط لبناء مؤسسات الدولة وتنفيذ السياسات الاقتصادية ويمكن ذكر أمثلة عن هذا النموذج (البوسنة، والهرسك، وكوسوفو).
- النموذج التحرري: يمكن القول إن هذا النموذج تم بناءه لتجاوز المشكلات الناتجة عن النماذج المذكورة آنفاً، ولم تنجح معظم الدول التي قامت بتطبيقه لتلافي أزماتها.

ويمكن القول إن عملية بناء السلام الليبرالي قائمة على شقين أساسيين هما **الديمقراطية الليبرالية، واقتصاد السوق**، ويبنى النهج الاقتصادي المفروض وفق مبدأ السوق الحر الاقتصاد المفتوح ويكون دور

الدولة في الحد الأدنى ويتم تداول وتعظيم دور القطاع الخاص ليقود عجلة التنمية لجذب الاستثمارات الخارجية وتعزيز النمو المرغوب.

وكانت النتائج مخيبة للآمال في الدول التي تعاني من الأزمات، فقد عادت نصف الدول التي جرى إعمارها وفق النموذج السلام الليبرالي بعد انتهاء الحرب الباردة إلى الصراع مجدداً في غضون أعوام قليلة، والنصف الآخر تمكن من الحفاظ على سلام سياسي ضعيف واقتصاد وطني هش يعتمد على المساعدات الخارجية. (del Castillo, 2015, p. 5)

ثالثاً: الدور المتنامي لدول البريكس في أطار الاقتصاد العالمي

طغت سمة عامة منذ مطلع الألفية الثانية ببروز التكتلات الاقتصادية المستقلة عن المراكز الاقتصادية الرأسمالية الغربية، كمجموعة دول البريكس، ومنظمة شنغهاي الدولية، ومنظمة دول الألبا.

ولكن سيتم التركيز على مجموعة البريكس، نظراً لدورها المتنامي والفاعل مؤخراً من جهة، ومن جهة أخرى تعد من أفضل الممولين الدوليين قدرةً وتوجهاً للعالم النامي، لذا ستتم إحاطة عدة نقاط تتناول مجموعة البريكس (البريكس اصطلاحاً، دور البريكس في العلاقات الاقتصادية الدولية).

❖ **مصطلح البريكس**

جاء اصطلاح البريكس مكوِّناً من الأحرف الأولى للدول الأعضاء المشَّكلة لهذا التجمع (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا)، صاغه الباحث جيم أونيل، حيث كانت البداية عام 2001 عندما أشار أونيل إلى مجموعة البلدان النامية الكبرى والسريعة النمو، والتي رأى بأنها ستكون لاعباً أساسياً في تحويل توجّهات الاقتصاد العالمي، مستنداً في ذلك على تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تمس الدول المذكورة آنفاً، كمعدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لحصة الفرد من الناتج، وحجم السكان وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والسياسية، حيث تنبأ أنه خلال عشرة أعوام مقبلة سوف تزيد مساهمة بعض الدول (روسيا، الهند، الصين) في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية والتدفقات المالية العالمية. (STUENKEL, 2015, pp. 1-6)

وأبصر التكتل الجديد النور عام 2006 عندما أجتمع وزراء خارجية كلٍّ من البرازيل وروسيا والهند والصين، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حيث يمكن القول أنه نال طابعاً رسمياً آنذاك، وهنا أشار أونيل إلى أن البريكس (BRICS) دلالة إلى الكتلة الدولية الصاعدة، التي يتوقع أن اقتصاديات هذه الدول سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى G7 في منتصف القرن نفسه، لذا أكد على انتقال الثقل الاقتصادي من الغرب بعيداً عن مجموعة الدول السبع الصناعية باتجاه العالم النامي. (القصير، 2014، صفحة 26)

وفي عام 2011 انضمت جنوب أفريقيا للدول الأربع لتكتمل المجموعة التي أطلق عليها BRICS ،وفي الجوهر فإن البريكس هي مجموعة الدول التي اتفقت فيما بينها على إنشاء كيان اقتصادي في مقابل المؤسسات المالية التقليدية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين، وأنشأت هذه المجموعة نظاماً ائتمانياً بنكياً عالمياً جديداً، تقضي على سياسة القطب الواحد التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية

للسيطرة على مقدرات العالم واستغلاله اقتصادياً من خلال توجيه السياسات الاقتصادية (التخصيص والتكييف الهيكلي) وفرض قيود تتحكم في الدول النامية من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين. (arabic.sputniknews، 2015)

لذا يمكن القول إن المحور الأساسي الذي يجمع هذه الدول وعلى أساسه أنشأت هذه المجموعة يقوم على فكر راديكالي، يرفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات متكررة عانى الكثير من أجل الخروج منها. (القصير، 2014، الصفحات 247-281)

❖ **دور البريكس في العلاقات الاقتصادية الدولية**

علت سمات جديدة على العلاقات الاقتصادية الدولية وتمحورت في شكلين أساسين، حيث جاء الأول بشكل توجهات عالمية نحو تكوين تكتلات اقتصادية كبرى بين مجموعة من الدول التي تجمع بينها روابط اقتصادية واجتماعية وسياسية، أما الثاني فتجلى بتحرير العلاقات الاقتصادية على المستوى العالمي وإزالة الحدود الفاصلة بين الاقتصاديات القومية.

ويمكن القول جرى ذلك من خلال طريقتين، الأولى عبر التعاون الاقتصادي، ويقصد به مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدول لتخفيف وطأة القيود المعرقلة لانسياب السلع ورؤوس الأموال، والثاني السعي لتحقيق الاندماج الاقتصادي الذي يمثل درجة أعلى من التعاون الاقتصادي، حيث تتفق الدول على إزالة العقبات التي تقف في طريق نمو العلاقات الاقتصادية فيما بينها. (الغندور، 1996، صفحة 8)

وقد استطاع هذا التحالف أن ينال موقعاً ريادياً على الساحة الدولية ومركزاً اقتصادياً دولياً متقدماً، يجابه من خلاله المراكز الرأسمالية الغربية التي هيمنت على الساحة الدولية خلال عقد الثمانينيات المنصرم، وبرزت الميزة الرئيسية لدول البريكس حالياً تنامي مساهمتها العالية نسبياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بالإضافة لارتفاع حصتها في التجارة العالمية، وتشكيل شراكات تجارية بينية متنوعة تخفف من الاعتماد على دول الغرب من جهة ومن جهة أخرى محاولات لاستبدال الدولار في التجارة البينية لهذه الدول، وتأسيس بديل تمويلي تم ابتدائه بصندوق مالي للبريكس برأس مال قدره 50 مليار دولار، وصولاً لإطلاق بنك البريكس الجديد للتنمية (NDB) في عام 2014، والذي يهدف لتمويل دول الأعضاء خلال الأزمات، بالإضافة لتمويل مشاريع التنمية في البلدان النامية ومنها مشاريع البنية التحتية، برأس مال أولي بقيمة 100 مليار دولاراً.(KAMAL & P. GALLAGHER, 2016)

وبالعودة لبيانات البنك الدولي ومراقبة تطور مؤشرات مساهمة الدول في حجم الصادرات السلعية، يلاحظ كسمة عامة تطور مساهمات دول البريكس من خلال الجدول أدناه: **الجدول رقم (1)**

مساهمة المراكز الاقتصادية في صادرات السلع الدولية بين عامي (2000-2016)

الدولة / العام	2000	2016
الصين	%1.8	%12.6

روسيا	%1.6	%1.8
الهند	%0.7	%1.7
البرازيل	%0.9	%1.2
جنوب أفريقيا	%0.5	%0.5
اتحاد أوروبي	%38	%33.4
الولايات المتحدة	%12	%9
اليابان	%7.3	%4

بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من إعداد الباحث.

ويلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه، تطور مساهمة دول البريكس إجمالاً في حجم التجارة العالمية، حيث تعتبر الصين المسؤولة عن الزيادة الكبرى، حيث بلغت نسبة المساهمة في عام 2000 بمقدار 1.8% ما لبث أن بلغت في عام 2016 بمقدار 13% ومن ثم تليها الهند حيث كانت تساهم بمقدار 0.7% عام 2000 في حين بلغت مساهمتها بمقدار 1.7% عام 2016، ويمكن ملاحظة أن مساهمة مجموع دول البريكس قد تنامى خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016 حيث كانت بمقدار 5.5% في حين بلغ حجم المساهمة 17.7%، مما يعكس تطوراً هاماً في بناها الإنتاجية وقدراتها على النمو، كما يلاحظ التراجع الواضح والصريح لمساهمة الدول الغربية في حجم الصادرات السلعية على مستوى التجارة العالمي خلال الأعوام ذاتها، وهو ما يعكس المنافسة الشديدة مع دول البريكس، وإن التطور الملموس لحصص مجموع دول البريكس في التجارة العالمية قد مكنها من التمتع بفوائض مالية ضخمة تسمح لها من لعب دور واسع في عمليات الاستثمار الخارجي على حساب التدهور المالي لحكومات معظم دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تثقل كاهلها مشاكل الدين العام وتحد من قدرتها في توجيه الاقتصاد العالمي.

ولابد من الإشارة أن دول البريكس لا تفرض شروطاً مجحفة للتمويل ولا نماذج محددة أو خطط تنموية ولا تتدخل في السياسات الاقتصادية الداخلية للدول، مما ساهم في تعزيز دور مجموعة البريكس ليكون نموذجاً واعداً عن التوجه العالمي الجديد، بالإضافة للمقومات التي تتمتع بها المجموعة من حيث مسؤوليتها عن أربع قارات وتتضمن دولتان ذات عضوية دائمة في مجلس الأمن ويبلغ تعداد سكان دول المجموعة 43% من سكان المعمورة وتشكل اقتصاداتها 31% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقوماً بمكافئ القوة الشرائية وهو ما يعادل حصص مجموعة الدول الصناعية السبع الكبار (IMF, .G7 2017)

وتعد الصين القاطرة التي تقود الاقتصاد العالمي وتساعده على معالجة أزماته، وهي أكبر قوة تجارية عالمياً، وإن ناتجها المحلي الإجمالي مقدراً بالدولار وفقاً لتعادل القوى الشرائية يتجاوز ناتج الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح في المرتبة الأولى عالمياً ومن ثم تأتي الهند لتحتل المرتبة الثالثة وتليها روسيا في المرتبة السادسة عالمياً والبرازيل في المرتبة الثامنة عالمياً أما جنوب أفريقيا فتستحوذ على مرتبة متأخرة ومن هنا يلاحظ أن اقتصاديات الدول المذكورة آنفاً تعد من أقوى عشر اقتصاديات

عالمياً، ويبين الجدول أدناه التغير في ميزان القوى الاقتصادية عالمياً بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الجدول رقم (2)

حصص مجموعة البريكس ومجموعة الدول الصناعية السبع الكبار G7 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (تكافؤ القوة الشرائية)

المجموع / العام	2000	2016
G7	%43.9	%31.04
BRICS	%18.7	%31.3

(IMF, 2017) بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من إعداد الباحث.

ويلاحظ من الجدول أعلاه تعاظم مساهمة دول البريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي على أساس تكافؤ القوة الشرائية، حيث بلغت عام 2000 بمقدار 18.7% في حين حققت معدل نمو بمقدار 65.9% لتصل نسبة المساهمة في عام 2016 بمقدار 31.3%، وعلى النقيض لا يخفى تراجع مساهمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبار حيث بعدما أن ساهمت بمقدار 43.9% في عام 2000 تراجع معدل النمو بمقدار 29% ليبلغ حجم المساهمة في عام 2016 بمقدار 31.04%، ويلاحظ مما سبق الدور المتصاعد لمجموع دول البريكس، حيث يمكن القول أنها أضحت من الدول التي تمتلك قدرات تخولها لتحقيق معدلات نمو متسارعة وتحصن اقتصاداتها الوطنية لأي أزمات خارجية، وإن بقاء هذه الدول بنفس الوتيرة المتسارعة في تحقيق معدلات نمو متنامية بالإضافة لتوسيع دائرة التمدد التجاري فإنها ستكون أكبر قوة اقتصادية عالمية في مدى زمني قصير نسبياً وذلك مقارنةً بتاريخ النمو الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية التقليدية. (الطيف، 2014، الصفحات 15-17)

المبحث الثاني: مقارنة ما بين المؤسسات الدولية التقليدية ومؤسسات البريكس في التمويل والإقراض الدولي

لقد سيطر كلٍّ من صندوق النقد والبنك الدوليين منذ منتصف القرن العشرين على عمليات التمويل دولياً في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث كان صندوق النقد مسؤول عن التمويل قصير الأجل لمواجهة اختلالات موازين المدفوعات أما البنك الدولي كان يرعى عمليات التمويل المتوسطة وطويلة الأجل لأهداف التنمية، ومع بداية القرن الحادي والعشرين وعودة التوازن القطبي نوعاً ما، أصبحت أمام الدول النامية مصدرين للتمويل إما من خلال المؤسسات التقليدية (صندوق النقد والبنك الدوليين) أو من خلال التكتلات الاقتصادية وأهمها مؤسسات البريكس، ومن هنا تظهر الاختلافات من حيث نوع التمويل وتكاليف التمويل وشرط التمويل التي سيطرق لها الباحث.

أولاً: شروط التمويل

تفرض المؤسسات الدولية التقليدية مجموعة من الشروط أمام الدول النامية الراغبة بالحصول على التمويل، وتتضمن هذه الشروط سياسات اقتصادية (تكييف وتخصيص هيكلي) وأهمها تحرير التجارة وخصخصة القطاعات الاقتصادية وغالباً لا تتوافق هذه السياسات مع البيئة الاقتصادية للدول النامية،

ونظراً للنتائج التي توصلت إليها بعض الدول النامية الحاصلة على التمويل بوفق السياسات الاقتصادية المذكورة آنفاً، فلم تبصر إلا مزيداً من الفقر وحرمان شرائح واسعة من فئات الشعب من الخدمات الأساسية، لذا علت الأصوات المعارضة الرافضة لربط المساعدات التنموية بسياسات اقتصادية محددة، وهذا يلاحظ جلياً من خلال تأكيد الدول الثماني الكبار G8 عام 2005 على حق الحكومات في اتباع السياسات الاقتصادية الخاصة ببلدانها. (Kovach & Lansman, 2006, pp. 3-7)

وخلال الفترة الممتدة منذ عام 2000 ولغاية 2006 شكلت الشروط المتعلقة بالخصخصة القسم الأكبر من الشروط التي فرضتها المؤسسات الدولية التقليدية على البلدان النامية للحصول على التمويل، وقد ذهبت توجهات الخصخصة نحو المرافق والمؤسسات العامة (قطاع الاتصالات بالدرجة الأولى وقطاع الكهرباء والمرافئ)، حيث يمكن القول أن القسم الأكبر من شرط المؤسسات المالية التقليدية توّجه نحو خصخصة المؤسسات المملوكة من قبل الدولة حيث بلغت نسبتها 39% من إجمالي شروط البنك الدولي أما صندوق النقد فقد بلغت 52%، وتلتها بالأهمية الشروط المطلوب تحقيقها في مجال تنمية القطاع الخاص المالي ومن ثم شروط التحرير التجاري. (Kovach & Lansman, 2006, pp. 13-19)

وتظهر نتائج السياسات الاقتصادية المفروضة بغرض التمويل إلى تقليل الإنفاق على الصحة والتعليم والغذاء لتسديد الديون، كما أنها كانت سبباً في تفاقم الأزمات والمجاعات ونشوب النزاعات الداخلية في الدولة الممولة بهذه الشروط، بالإضافة إلى أنها لم تساعدها في النمو الاقتصادي بل إنها أصبحت عبئاً على هذه الدول. (Mutazu, April 2007, pp. 4-5)

وعلى النقيض فإن التمويل عبر مؤسسات البريكس لا يقوم على فرض أي شروط محددة لاتباع سياسات اقتصادية معينة تخالف إرادة وظروف البلدان الراغبة بالتمويل، حيث رفض كلٌّ من بنك التنمية الجديد (NDB) والبنك الأسيوي للاستثمار بالبنى التحتية (AIIB) استخدام تمويل التنمية كوسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي في البلدان الراغبة بالتمويل، وصرح المسؤولون في بنك التنمية الجديد أن البنك سيركز بشكل كبير على احتياجات البلدان النامية منطلقاً من عدم التدخل في شؤون وظروف البلدان النامية الداخلية وسياساتها الاقتصادية. (Wildau, JULY 21 2015)

أما البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية فقد بين أن تمويله لن يترافق بشروط الخصخصة وإلغاء القيود والتحرير التجاري التي تشترط في آلية التمويل لبنوك التنمية التقليدية.(koh, 2015)

ثانياً: نوع وتكاليف التمويل

في ظل محدودية البيانات والمعلومات التي تتناول مسألة التمويل الخارجي بشكل عام وأسعار الفائدة المفروضة وتفاصيل القروض الدولية بشكل خاص، فإن المقارنة بين التمويل من دول البريكس ومؤسسات التمويل التقليدية، سيعتمد بشكل أساسي على المقارنة بين التمويل الصيني كونه يستحوذ على القسم الأكبر من التمويل الخارجي على مستوى دول البريكس والعالم وبسبب توفر المعلومات والبيانات عن التمويل الصيني وبين التمويل من بنوك التنمية المتعددة الأطراف الغربية، لذا سيتطرق الباحث لاتجاهان، الأول حول نوع توّجه بالتمويل والثاني كلفة التمويل.

عند دراسة نوع التوّجه بالتمويل حسب القطاعات، يلاحظ اختلافات كبيرة ما بين التمويل من خلال المؤسسات التقليدية والتمويل الصيني، فمنذ مطلع القرن الحادي والعشرين توّجه الجزء الأكبر من تمويل المؤسسات التقليدية إلى القطاعات الخدمية (الصحة، التعليم، المياه والصرف الصحي، والبيئة) في الدرجة الأولى ومن ثم قطاع التجارة والمال في المرتبة الثانية، في حين كان التوّجه بنوع التمويل الصيني يرتكز على مشاريع البنى التحتية بالدرجة الأولى ومن ثم المشاريع الصناعية والإسكان في المرتبة الثانية. (P. Gallagher, Irwin, & Koleski, February 2012, p. 7)

ولتوضيح الفوارق في نوع التوّجه بالتمويل يمكن اعتماد تجربة التمويل إلى أمريكا اللاتينية خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 ولغاية 2011 للمقارنة ما بين تمويل المؤسسات التقليدية والتمويل الصيني.

حيث يبين الجدول رقم (3) أهم القطاعات التي يركز عليها تمويل المؤسسات التقليدية مقابل التمويل الصيني: **الجدول رقم (3)**

القروض المصرفية في أمريكا اللاتينية حسب القطاعات والمقرضين خلال الفترة (2005-2011)

القطاع/المقرضين	البنك الدولي	بنك التنمية الأمريكي	البنوك الصينية
الخدمات الاجتماعية	%64	%47	-
التجارة والمال	%15	%16	%2
البنية التحتية والإسكان	-	%7	%45
النقل	%15	%14	%15
الطاقة والتعدين	%5	%12	%26

(P. Gallagher, Irwin, & Koleski, February 2012, p. 17)

ويلاحظ من خلال الجدول:

الجزء الأكبر من تمويل البنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي كان في قطاع الخدمات الاجتماعية، 64% من البنك الدولي و47% من بنك التنمية الأمريكي، في حين غابت مشاركة التمويل الصيني في الاستثمار في هذا القطاع.

يحتل قطاع التجارة والمال المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لتمويل المؤسسات التقليدية حيث نال القطاع 15% من قروض البنك الدولي و16% من قروض بنك التنمية الأمريكي، أما بالنسبة للتمويل الصيني فينال هذا القطاع أهمية ثانوية حيث لم تتجاوز مساهمة الإقراض الصيني لهذا القطاع أكثر من 2%.

يلاحظ أن غالبية التمويل الصيني اتجهت إلى مشاريع البنى التحتية والإسكان حيث شكلت نسبة المساهمة 47% من إجمالي القروض الصينية وبقيمة تصل إلى 34 مليار دولار، في حين امتنع البنك

الدولي عن تمويل هذا القطاع، أما بالنسبة لبنك التنمية الأمريكي حيث يمكن القول إن النسبة الأقل من تمويله كانت في مجال البنى التحتية والإسكان وبنسبة 7% فقط.

قطاع الصناعة والتعدين هو القطاع الثاني من حيث الأهمية بالنسبة للقروض الصينية، حيث استحوذ هذا القطاع على 26% من التمويل الصيني، مقابل 5% من البنك الدولي و12% من بنك التنمية الأمريكي.

وبالعودة للاتجاه الثاني كلفة التمويل، حيث يمكن القول إن التمويل الصيني يعد أقل كلفة من تمويل المؤسسات التقليدية، حيث أن الحكومة الصينية تقدم مساعدات ضمن اتفاقيات مع الدول وعلى شاكلة تخفيضات في كلف الاستثمار وتحصل البنوك الصينية المقرضة على الفرق من الحكومة الصينية مباشرة، حيث يوجد العديد من حالات تمويل مشاريع كبرى للبنى التحتية بمعدل فائدة يقارب1-3% ولفترات سداد ما بين 15-20 عام. (China's Information Office of the State Council, 2011, pp. 4-8)

ولكن لابد من التنويه أن الصورة الشائعة حول التكلفة المنخفضة للتمويل الصيني غير دقيقة تماماً ففوائد بنك الصادرات والواردات الصيني أخفض بدرجات إلا أن هناك عامل آخر يلعب دوراً هاماً في تخفيض التكاليف وهو رسوم المخاطر، حيث تفرض المؤسسات الدولية التقليدية رسوماً إضافية تختلف من دولة لأخرى حسب تصنيف مخاطر الاستثمار فيها، والمبنية على أساس تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي قد تصل إلى 14.4% من التكلفة في بعض الحالات، ويبين بعض الاقتصاديون أن التصنيف الصيني للمخاطر أقل وطأة من التصنيف المعتمد في المؤسسات التقليدية، حيث شكلت مساهمة التصنيف في أفضل الحلات 6% وهذه النسبة تخفض تكاليف الإقراض الصيني بنسبة تتراوح ما بين 30-50% تقريباً. (P. Gallagher, Irwin, & Koleski, February 2012, p. 11)

ويضاف عامل آخر يساهم في تخفيض كلفة التمويل، المرونة الصينية في طرق الدفع وأهمها القروض مقابل النفط والبضائع، والتي تشكل نسبة النصف تقريباً من طرق تسديد القروض الصينية في أمريكا اللاتينية، وتحديداً مع البرازيل وفنزويلا والإكوادور، وضمن القروض مقابل النفط هناك أساليب دفع متعددة، إلا أنها جميعاً تقوم على تسعير النفط الوارد كماً بالأسعار العالمية الراهنة، حيث تقوم الصين بدفع قيمته في بعض الحالات بالإيوان، وتحولها إلى حسابات بنوكها المقرضة. (P. Gallagher, Irwin, & Koleski, February 2012, p. 14)

ثالثاً: المشاركة والتمثيل

إن أبرز العيوب التي تعاني منها مؤسسات التمويل الدولية التقليدية هي السيطرة التاريخية لدول المركز الرأسمالي الغربي على عملية صنع القرار وتهميش واضح وصريح في حق الدول النامية، وعلى الرغم من الإصلاحات الشكلية المتعلقة بزيادة نسب التمثيل والتصويت للدول النامية في تلك المؤسسات، فإن تأثير الدول الصاعدة مثل الصين والبرازيل والهند وغيرها لازال ضعيفاً مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان.

حيث يمكن القول أنه تمت هيكلة هذه المؤسسات بغرض السيطرة ومن عدة جوانب أولاً: القاعدة غير المكتوبة والمتعارف عليها بأن يترأس البنك الدولي شخص أمريكي، وصندوق النقد شخص أوروبي وبنك التنمية الآسيوي (ADB) شخص ياباني بوصفهم أكبر المساهمين، مما يخولهم لامتلاك أعلى نسب تصويت ضمن هذه المؤسسات، فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك نسبة 17.6% في صندوق النقد الدولي و16.8% في البنك الدولي واليابان 15.6% من بنك التنمية الآسيوي، الأمر الذي يعطي هذه الدول حق النقض الفيتو على تمويل هذا المشروع أو عدم تمويله أو وضع هذه السياسة أم غيرها. (Yagci, 2017, pp. 44-45)

وبالمقارنة مع بنك التنمية الجديد (NDB) في البريكس، فعلى الرغم من اختلاف نسب المشاركة في رأسمال البنك، حيث تمتلك الصين الحصة الأكبر بنسبة 41% فإن دول البريكس تتمثل بأصوات متساوية في البنك، ولا تتمتع أي دولة بحق النقض الفيتو على أي قرار من قرارات البنك.

أما حالة البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية (AIIB)، فإن دول البريكس الصين والهند وروسيا تعتبر أكبر ثلاثة مساهمين في البنك حيث تتكون نسب التمثيل كالتالي روسيا 5.9% أما الهند 7.5% في حين الصين 26.05% أما عن المساهمة في رأس المال فتعد الصين مسؤولة عن 30% من تشكيل رأس المال وبالرغم من قدرة الصين عن كبح أو أقصاء أي قرار، مع ذلك أعلنت الصين أنها لن تمارس حق النقض على عكس الممارسات الأمريكية في صندوق النقد والبنك الدوليين. (Yagci, 2017, pp. 43-44)

ويظهر الجدول رقم (4) أهم الفروقات في هيكلية وتركيبة مؤسسات التمويل التقليدية وبنوك التنمية الجديدة في دول البريكس.

جدول رقم (4)

مقارنة بين مؤسسات التمويل الدولية التقليدية والجديدة حسب الهيكلية

البيان/التمثيل	IMF	WORLD BANK	ADB	AIIF	NDB
عدد الأعضاء	188	188	67	57	5
حق النقض	يوجد	يوجد	يوجد	لا يوجد	لا يوجد
تمثيل الرئيس	أوروبي	أمريكي	ياباني	آسيوي	من دول البريكس
التمثيل بالأصوات ونسب التمثيل	أمريكيا 16.74%	أمريكا 15.97%	اليابان 12.84%	الصين 26.16%	بالتساوي بين دول البريكس
التمثيل الأكبر في رأس	أمريكا 17.68%	أمريكا 16.88%	اليابان 15.67%	الصين 29.78%	الصين 41%

المال ونسبة المساهمة					

(Yagci, 2017, pp. 45-46)

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

وعلى ضوء الدراسة تم التوصل لعدة نتائج يمكن ذكر أهمها:

1. بينت الدراسة التطور المتصاعد لمجموع البريكس في الساحة الاقتصادية العالمية على حساب التراجع الملحوظ للدول الرأسمالية في الاقتصاد الدولي ويمكن الدلالة على ذلك من خلال عدة نقاط أهمها:
   - حيث بلغت مساهمة مجموعة دول البريكس في تشكيل الناتج المحلي العالمي عام 2000 بمقدار 18.7% في حين بلغت المساهمة عام 2016 بمقدار 31.3% وعلى النقيض حيث كانت مساهمة دول السبع كبار الصناعية في تشكيل الناتج المحلي عام 2000 بمقدار 43.9% لتتراجع مساهمتها عام 2016 إلى 31.4%.
   - كما بلغت مساهمة مجموعة البريكس في صادرات السلع الدولية في نهاية عام 2016 بمقدار 17.7% أما بالنسبة للدول الغربية حيث تراجعت مساهمتها بشكل ملحوظ حيث بلغت مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية 9% بنفس العام أما مساهمة اليابان فقد بلغت 4%، في حين قد تراجعت مساهمة المجموعة الاقتصادية الأوربية بشكل طفيف حيث كانت عام 2000 تساهم بمقدار 38% لتتراجع إلى 33.4% في نهاية عام 2016.
2. توصلت الدراسة أيضاً إلى أن التمويل من خلال مؤسسات ودول البريكس لا يتضمن شروط ونماذج اقتصادية محددة تفرض على الدول الراغبة بالتمويل، وعلى النقيض فإن المؤسسات الدولية التقليدية تفرض شروطاً مجحفة بحق الدول الراغبة بالتمويل وتتجلى أهم هذه الشروط حول تحرير التجارة وخصخصة واسعة للقطاع العام وتحديد الدور الحكومي بالحد الأدنى كمراقب.
3. كما بينت الدراسة انخفاض تكاليف التمويل عبرَ مؤسسات البريكس وخاصة الصين من خلال الاتفاقيات الثنائية، حيث بينت الدراسة أن معدلات الفائدة تتراوح ما بين 1 إلى 3% مع فترة سداد ممتدة ما بين 15 عام ولغاية 20 عام، بالإضافة لعدالة معايير التصنيف الصيني للمخاطر والذي بدوره يساهم بخفض تكاليف الإقراض بنسبة تتراوح ما بين 30 إلى 50% مقارنة بتكاليف التمويل الغربي، كم أن المرونة الصينية في طرق الدفع التي توفرها للدولة المقترضة تشكل عامل جذب هام.

ثانياً: التوصيات

وعلى ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. يتوجب على الدولة الذاهبة إلى عملية إعادة الإعمار الاستفادة من العلاقات الجديدة مع دول البريكس وذلك من خلال عدة نقاط يمكن ذكر أهمها:
   - زيادة التبادل التجاري وبناء علاقات تجارية قوية مع دول مجموعة البريكس.

- محاولة جذب الاستثمارات المختلفة من دول مجموعة البريكس.
- توجيه استثمارات البريكس نحو القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية واستقدام التكنولوجيا المتطورة ومحاولة توطينها.

2. العمل على الاستفادة من مؤسسات البريكس المتمثلة ببنك التنمية الجديد والبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية وذلك بهدف تأمين التمويل المطلوب خلال مرحلة إعادة الإعمار.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. *arabic.sputniknews*. (22 7، 2015). تاريخ الاسترداد 15 4، 2021، من com.
2. أحمد الغندور. (1996). التكتلات الاقتصادية في العالم المعاصر. *مجلة السياسة الدولية*، الصفحات 1-22.
3. رشا سيروب. (2017/8/15). تمويل إعادة الإعمار في سورية. *ندوة الثلاثاء الاقتصادية* (الصفحات 1-41). دمشق المركز الثقافي في أبو رمانة: جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
4. عبدالكريم الطيف. (6 5، 2014). دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد القطبية. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*، الصفحات 1-50.
5. ماهر بن ابراهيم القصير. (2014). *تكتل البريكس نشأته-اقتصادياته-أهدافه* (المجلد 1). القاهرة: دار الفكر العربي. تاريخ الاسترداد 15 4، 2014

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. BARAKAT, S., & A ZYCK, S. (2009, September). The Evolution of Post-conflict. (R. a. Unit, Ed.) *Third World Quarterly, 5*, pp. 1069–1086.
2. GORE, C. (2000). The Rise and Fall of the Washington Consensus as a. (U. N. Development, Ed.) *World Development, 5*, pp. 789-804.
3. Kovach, H., & Lansman, Y. (2006). *World Bank and IMF conditionality:*. Eurodad report.
4. Mutazu, T. (April 2007). *World Bank and IMF use of privatisation and liberalisation policy*. NORWAY: Norwegian Church Aid.
5. P. Gallagher, K., Irwin, A., & Koleski, K. (February 2012). *The New Banks in*. Washington: Inter-American D ialogue.
6. P. Richmond, O. (2006, October). The problem of peace:. *Conflict, Security & Development, 3*, pp. 292-314.
7. Paris, R. (1997). Peacebuilding and. *International Security, 2*, pp. 54-89.
8. Wildau, G. (JULY 21 2015). New Brics bank in Shanghai to challenge major institutions. *Financial Times* (pp. 1-3). Financial Times.
9. Yagci, M. (2017, February 14). A Beijing Consensus in the Making: The Rise of Chinese Initiatives in the. *Article in SSRN Electronic Journal, 2*, pp. 29-56. Retrieved Summer 15, 2016
10. Barnett, M., Kim, H., O'Donnell, M., & Sitea, L. (13 (2007)). Peacebuilding:. *Global Governance*, pp. 35–58.
11. China's Information Office of the State Council. (2011, Apr 21). *White paper: China's foreign aid*. Retrieved from scio.gov.cn: GOV
12. del Castillo, G. (2015). Economic Reconstruction and. *Centre for Research on Peace and Development (CRPD, No. 25*, pp. 1-28.

13. IMF. (2017). *world economic out look database.* IMF.
14. KAMAL, R., & P. GALLAGHER, K. (2016). *China goes global with development banks.* London: Bretton Woods Project.
15. koh, Q. (2015, Septemper). *China's AIIB to Offer Loans With Fewer Strings Attached—Sources.* Retrieved from retures.
16. Sambanis, N., & W. Doyle, M. (1999, December 27). Building Peace:. *Princeton University The World Bank*, pp. 1-32.
17. STUENKEL, O. (2015). *The BRICS and the Future of Global Order* (Vol. first). united states of amaica: Lexington Books. Retrieved August 29, 2016

The reconstruction funding choices in the shadow of international economic relationships changes

Abstract

Financing reconstruction operations is one of the most important challenges facing countries that emerges from crises and wars, as a result of economic and financial rifts that affects the level of income and GDP and the fragility of the economic structure, in addition to the destruction of infrastructures, so relying on internal sources of funding is not sufficient to complete the reconstruction process.

so it is necessary to seek the assistance of external sources of financing to provide the requirements for reconstruction, and here lies the challenge for the countries of crisis in determining external sources of financing in terms of conditions, type of financing and costs.

Therefore, the concept of reconstruction and the most important definitions adopted by international organizations were discussed, in addition to exposure to the most important models that were taken In previous periods, addressing the most important changes in the new global economic system and the emergence of international economic blocs (BRICS) that provide new sources of external financing, and comparing it with the traditional financing that is provided by traditional international institutions in terms of conditions and methods, in addition to the type and costs of financing.

Keywords : reconstruction – funding – BRICS – funding conditions